المركز الجامعي تيبازة

معهد الحقوق و العلوم السياسية

سلسلة محاضرات في العدالة الدستورية

ملقاة على طبة السنة الأولى ماستر

تخصص دولة و مؤسسات

الموسم الجامعي 2023/2022

من إعداد الأستاذة الدكتورة لدرع نبيلة

مقدمـــــة:

العدالة الدستورية أو القضاء الدستوري هو موضوع من المواضيع التي تدخل في مجال القانون الدستوري، لأنها تجمع بين بعض المسائل في نظرية الدولة و بعض المسائل الأخرى في نظرية الرقابة الدستورية.

و العدالة الدستورية بمفهومها الحديث تعرضت للعديد من التحولات التي أدت إلى تطورها من دون أن تمس بأصل هذا المفهوم، و هذا التحول حتمي متعلق بتحول المسائل المرتبطة به، لاسيما الدولة، و يجب التركيز عليها بالذات لأنها محور كل نقطة من نقاط القانون الدستوري، كما أنها مصدر كل التصرفات التي تشكل مجمل المواضيع التي يدرسها و يحللها المختصون في القانون الدستوري مثل الدستور، النظم السياسية، المؤسسات

الدستورية، الرقابة الدستورية، الفصل بين السلطات، الحقوق الفردية و الحريات العامة، و غيرها من مواضيع القانون الدستوري.

و مما لا شك فيه أن مفهوم العدالة الدستورية يشكل أساس الرقابة الدستورية على القوانين، و في حقيقية الأمر تمثل الرقابة الدستورية الموضوع الذي تمارس العدالة الدستورية سلطتها عليه، حيث أن هذه الأخيرة لا تتحقق إلا بممارسة الرقابة على دستورية القوانين، كما أن الرقابة الدستورية هي الوسيلة التي تتحقق بها العدالة الدستورية، و بالتالي لا يمكننا دراسة العدالة الدستورية إلا على ضوء الرقابة الدستورية التي تقودنا بالضرورة إلى التفصيل في مفهوم الدستور.

يعتبر الدستور إحدى الحتميات الضرورية لمتطلبات الدولة الحديثة، لأنه يتضمن كافة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم، والتي تتحدد بناءا عليها مختلف السلطات العامة واختصاصاتها، فكل دستور يتولى بصفة أولية تحديد هيكلة الدولة، ثم يحدد الميكانيزمات الملائمة التي تضبط هذه الهيكلة، على ضوء ضمان مبدأ السيادة .

كما أنه يعد أيضا الوثيقة الأسمى التي تحتل قمة الهرم القانوني، وهي تحوز على هذه الخاصية المتميزة بالنظر إلى طبيعة المواضيع التي تنظمها والتي تكتسي أهمية بالغة، لأنها تتعلق بتنظيم السلطات العامة.

لذلك يعرف الدستور على أنه الوثيقة المتضمنة لمجمل القواعد الخاصة بتنظيم الدولة، وهو لا يعدل ولا يلغى إلا بإجراءات تختلف عن تلك المتبعة في القوانين العادية.

وعلى هدا النحو اعتبره، **هانس كلسن(Hans Kelsen)** الأساس الذي يحتوي على القواعد القانونية المختلفة، التي تتناول مبادئ الحكم المتبادل بين أعضاء المجموعة في الدولة، كما يمثل أيضا الأطر والفضاءات والمظاهر التي تنظم من خلالها وظائف الدولة، وهو يعد في حد ذاته تنظيما قانونيا أساسيا وضروريا لا يمكن الاستغناء عنه.

أما **كاري دي مالبرق (Carré de Malberg)**، فيكتفي بتعريفه كوثيقة صادرة عن السلطة التأسيسية، والتي لا يمكن تغييرها إلا بالقوة التأسيسية وبإجراءات خاصة، وهو يعتمد في ذلك على المعيار الشكلي دون المادي.

ويظهر من هذه التعاريف المتنوعة أنها تتفق كلها حول عامل مشترك واحد وهو اختصاص القواعد الدستورية في تنظيم شكل ومهام السلطات العامة، وبهذا يعتبر الدستور هو الحاسم في وضع القواعد الفاصلة بين صلاحيات كل السلطات لاسيما التشريعية والتنفيذية، و القواعد المحددة للحقوق الفردية و الحريات العامة.

ورغم حداثته، عرف النظام الجزائري مجموعة من الدساتير المتعاقبة اختلفت التحليلات والتعليلات بشأنها، فلدينا كل من دستور1963، دستور 1976، تعديل 1979، تعديل 1988، دستور 1989، تعديل 1996، تعديل 2002، تعديل 2008، تعديل 2016 و تعديل 2020.

والشيء الملاحظ أن دستور 1989 كان دستورا جديدا بأتم المعاني، لأنه يمثل قطيعة مع دستور 1976 في شكله وفحواه، إلا أن الوثيقة الدستورية التي تتضمنه تنص على أنه مجرد تعديل لدستور 1976.

و لدراسة العدالة الدستورية لابد من التطرق إلى النقاط التالية:

1- نشأة العدالة الدستورية و تطورها

2- مفهوم العدالة الدستورية

3- المفاهيم التي لها علاقة بالعدالة الدستورية

4- ضمانات تحقيق العدالة الدستورية

أ- الهيئة المكلفة بتحقيق العدالة الدستورية

ب - إجراءات تطور العدالة الدستورية

ج- آليات العدالة الدستورية